العلاقات الاقتصادية العراقية – الألمانية

دراسة في أسباب عدم تطورها وآفاقها المستقبلية

.....

أ. د. ستار جبار الجابري

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

الملخص:

تعود الروابط المتينة للعلاقات العراقية – الألمانية إلى الحقبة التي سبقت تأسيس الدولة العراقية الحديثة. ولطالما أُعجِبَ الكثير من العراقيين بالتجربة الألمانية في الوحدة والنهضة. وقد شهدت تلك العلاقات تطوراً تدريجياً منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن، لذا اخترنا الكتابة في موضوع "العلاقات الاقتصادية العراقية – الألمانية : دراسة في أسباب عدم تطورها وآفاقها المستقبلية"، مقدمين لذلك بتمهيد تاريخي عن العلاقات بين البلدين للحقبة التي سبقت العام ٢٠٠٣.

Abstract

Iraqi - German Economic Relations: a Study of Reasons for their Lack of Development and Prospects for their Future

The German – Iraqi friendship solid ties go back to a period prior to the foundation of the modern Iraqi state. A lot of Iraqis had been looking to the German experience in unity and renaissance with admiration. The relations between the two countries were developed gradually since 2003 until now. So we chose to write on the subject of " Iraqi - German Economic Relations: a Study of Reasons for their Lack of Development and Prospects for their Future" presenting a historic preface to the relations between the two countries prior to 2003.

المقدمة :

تعد ألمانيا اليوم إحدى أهم الدول على الساحة الدولية، سواء كان في المجال السياسي من خلال ثقلها الدولي والأوروبي، أو في المجال الاقتصادي والذي تعد فيه من أكبر وأهم الاقتصادات، أو في المجال التكنولوجي الذي أصبحت فيه قبلة لأنظار العالم تكنولوجياً، أو في المجال الإنساني وقد صارت ملجأ لكل من ضاقت به السبل في بلده، وغيرها من المجالات .

ولم ترتبط ألمانيا مع البلاد العربية بأي ماض استعماري، لذلك كانت علاقاتها مع البلاد العربية عموماً، والعراق على وجه الخصوص في أغلب الحقب التاريخية جيدة، وكان كثير من العرب والعراقيين معجبون بالتجربة الألمانية في الوحدة والنهضة، وكثير منهم، ولاسيما القوميون، يعدّون التجربة الألمانية نبراساً لهم .

تربط ألمانيا والعراق علاقات صداقة متينة يعود تاريخها إلى ما قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وعلى الرغم من عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حتى أنها وصلت إلى مراحل متقدمة جداً في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، إلا أنها لم تتطور بالشكل المطلوب، لذلك اخترنا الكتابة في هذا الموضوع، من خلال استعراض تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وبيان أسباب عدم تطورها في الوقت الحاضر، محاولين بيان آفاقها المستقبيلة .

والبحث حصيلة زيارة الباحث للجامعات الألمانية ومراكز البحث فيها، والاطلاع على المصادر الألمانية التي أضافت الكثير من المعلومات المهمة لهذا البحث .

أولاً : إطلالة على تاريخ العلاقات العراقية -الألمانية الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٣

- بواكير العلاقات الاقتصادية بين البلدين

يعود اهتمام ألمانيا بالمنطقة العربية عموماً، والعراق على وجه التحديد إلى نهايات القرن التاسع عشر، إذ كانت ألمانيا قبل ذلك التاريخ منشغلة بترتيب البيت الداخلي الألماني بعد تحقيق الوحدة، فضلاً عن تأخر الثورة الصناعية فيها، مقارنة ببريطانيا، إذ كانت الصناعة تستلزم البحث عن الموارد الأولية والأسواق والأيدي العاملة الرخيصة .

وكان أهم المشاريع الألمانية مشروع سكة حديد برلين – بغداد، إذ حصلت ألمانيا على امتيازات السكك الحديد في العام ١٨٩٨، وقد أثار ذلك الأمر ردود فعل كبيرة بين الدول الأوروبية، وقد أبرم الاتفاق في ٦ آذار ١٨٩٩ [١].

وكانت الغاية الألمانية من هذا المشروع تتمثل بتحقيق أهداف عديدة، أهمها : منح الحكومة الألمانية القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى حدود الهند البريطانية، فضلاً عن أن ذلك المشروع سيساهم في توسيع رقعة النشاط التجاري الألماني خارج القارة الأوروبية، إذ سيختصر الطريق من أوروبا إلى الهند بـ (٧٢) ساعة على الأقل، مقارنة بالطريق البحري المار عبر قناة السويس [٢].

وفي العام نفسه وصلت إلى الخليج العربي الباخرة الألمانية (أوكونا)، وكانت حافزاً للتاجر الألماني المعروف روبرت فونكهاوس (R. Vonkhous) للعمل على إنشاء مخزن (لنجة) بالقرب من ميناء بندر عباس، بيد إنه اصطدم بالنفوذ البريطاني في الخليج، إذ كانت بريطانيا قد وقعت العديد من اتفاقيات الحماية مع شيوخ مناطق الخليج العربي [٣].

وبعد الحرب العالمية الأولى مرت ألمانيا بركود اقتصادي كبير، لاسيما بعد أن تسلمت حكومة فايمار [٤] (Weimar Republic) السلطة في ١١ آب ١٩١٩، الأمر الذي دفع الحكومة للاستدانة المستمرة، حتى وصلت ديونها في نيسان ١٩٢١ (١٣٨) مليون مارك ذهبي [٥].

لقد وضعت الحرب العالمية الأولى حداً لطموحات ألمانيا الاستعمارية، ونفوذها في المنطقة العربية، ولم تكن قادرة على منافسة البريطانيين في العراق خصوصاً، والمنطقة عموماً، وبقيت تعاني من آثار معاهدة فرساي التي فرضت عليهم بالقوة في ٢٨ حزيران ١٩١٩ [٦].

وفي عام ١٩٢٧ أرسلت ألمانيا أول قنصل لها إلى العراق وهو وليم ليتين (Wilhelm Litten)، وانتهجت حكومة فايمار سياسة قبول الوضع الراهن المتمثلة بالهيمنة البريطانية على المنطقة، ولكن في الوقت نفسه عمل القنصل الجديد على تعزيز العلاقات التجارية والثقافية مع العراق[٧]، وحاول استغلال السخط الشعبي العراقي إزاء البريطانيين [٨].

لقد شملت تلك النتائج النشاط الألماني في الوطن العربي عموماً، والعراق على وجه التحديد، ففي المدة ١٩٢٧-١٩٢٨ كان التبادل التجاري ضعيفاً جداً، إذ لم تصل نسبة واردات العراق من ألمانيا سوى ٤٪، أما الواردات الألمانية فلم تتجاوز ٣ , ٤ ٪، أما خلال السنة ١٩٢٩-١٩٣٠ فقد وصلت نسبة ما استورده العراق من ألمانيا إلى ١ , ٥ ٪ أي بتحسن طفيف، لكن الصادرات العراقية إلى ألمانيا انخفضت إلى ٩ , ١ ٪ من المجموع العام [٩].

وحتى عام ١٩٣٢ لم تكن هناك مصلحة حقيقية لألمانيا في العراق، إلى أن تم ارسال بعثة فريتز غروبا[١٠] (Fritz Grobba) الذي أعاد الاهتمام الألماني بالعراق إلى الواجهة [١١]. وكان لاكتشاف النفط أثر كبير في زيادة الأهمية الاقتصادية للعراق، فاعتمدت حكومة فايمار على النفط العربي، إذ حصلت ألمانيا حينها على نسبة ٨٠٪ من حاجتها النفطية من البلدان العربية، ومنذ مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي أقدمت الشركات الألمانية وبيوت المال إلى الاهتمام باستثمار النفط في العراق، إذ كان لها مساهمات استثمارية مهمة، بيد إنها انسحبت في العام ١٩٣٦ [١٢]، لكونها لم تتمكن من التأثير على السياسات النفطية البريطانية في العراق [١٣].

إن التعاون الاقتصادي بين البلدين لم يتبلور بشكل جيد لسببين، الأول يتعلق بانشغال الألمان سواء في عهد حكومة فايمار، أو في عهد حكومة أدولف هتلر[١٤] (Adolf Hitler) بترتيب الوضع الداخلي الألماني بعد الحرب العالمية الأولى ونتائجها الكارثية على ألمانيا، والثاني أن العراق كان خاضع للانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢)، وكان البريطانيون يسيطرون على كل مفاصل الحياة الاقتصادية في العراق، لذلك لم تتمكن أي دولة من دخول الساحة العراقية، إلا بموافقة بريطانيا [١٥].

اندلعت الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩ عندما اعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا وحذت فرنسا حذوها، على أثر احتلال ألمانيا لبولندا في الأول من أيلول، وقد قرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في ٥ أيلول قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وتسفير الرعايا الألمان إلى الخارج [١٦]. ولم تكتف حكومة نوري السعيد بهذا الإجراء بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما أمرت بتسليم الرعايا الألمان إلى السلطات البريطانية في الحبانية، والتي قامت بدورها بتسفيرهم إلى الهند، ذلك الإجراء الذي لقي معارضة شديدة في الأوساط الوطنية والقومية في العراق، التي رأت ضرورة اتخاذ سياسة غير منحازة لأي من المعسكرين المتحاربين، لاسيما وأن لبريطانيا مواقف سيئة من القضية الفلسطينية، فضلاً عن اضطهاد فرنسا للشعبين السوري واللبناني [١٧].

أبدت الحكومتان البريطانية والفرنسية ارتياحهما لخطوة العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا، وعدتها "خطوة جبارة" ستؤدي إلى " تحطيم الخيال الألماني الاستعماري في المشرق العربي " ، وستقف حائلاً دون مشاريع الألمان في المنطقة [١٨].

بيد أن تغير مسار الحرب لمصلحة ألمانيا، وإعجاب الكثير من السياسيين العراقيين بالأنموذج الألماني أدى لمحاولة التقرب من ألمانيا، وساعدهم على ذلك رسالة وزير الخارجية الألمانية، والتي تضمنت " إن ألمانيا لم تحتل قط أرضاً عربية، ولا تستهدف الاستيلاء على أي جزء من البلاد العربية، وهي ترى أن الشعب العربي هو شعب ذو ثقافة قديمة، وقد برهن على لياقته الإدارية وفضائله العسكرية لجدير بأن يحكم بلاده بنفسه، ولهذا فإن ألمانيا تعترف باستقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً، ويحق للبلاد العربية التي لم تستقل حتى الآن أن تنال استقلالها التام"[١٩].

- علاقات البلدين الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقدت ألمانيا سيادتها على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وتولت قوات الحلفاء إدارة الشؤون الألمانية، لذلك لم يعد لألمانيا وجود في العراق، أو المنطقة العربية، أو غيرها من المناطق الإقليمية [٢٠].

وفي عام ١٩٤٩ تم تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأعطيت سيادة مشروطة، واحتفظ الحلفاء من خلال ذلك الاتفاق بالسيطرة الكاملة على شؤون السياسة الخارجية، وكذلك التجارة الخارجية، على الرغم من أن كونراد

أديناور[٢١] (Konrad Adenauer) تحدى تلك السياسة ابتداء من خطابه في حفل تنصيبه [٢٢]. ولم يسمح لألمانيا بانشاء وزارة للخارجية إلا في ١٥ آذار ١٩٥١ [٢٣].

وفي ٧ تشرين الأول ١٩٥١ تم إقرار الاتفاقية التجارية بين العراق وجمهورية ألمانيا الاتحادية [٢٤]، لذلك ارتفعت الصادرات الألمانية إلى العراق من ما يعادل حوالي ٧٤٩,٠٠٠ يورو في عام ١٩٥٠، إلى ما يعادل حوالي ٧٧,٩٦٥,٠٠٠ يورو في عام ١٩٥٨ [٢٥].

وفي عام ١٩٥٢ وافق العراق على طلب ألمانيا الاتحادية بفتح السفارات في البلدين وتبادل السفراء [٢٦]، وعلى الرغم من أن النفوذ الأساسي في العراق كان محسوماً لبريطانيا حتى عام ١٩٥٨، إلا أن ألمانيا تمكنت من الحصول على أول موطئ قدم لها في العراق والمنطقة العربية من خلال موقفها الصريح بانتقاد العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ [٢٧].

وخلال المدة من عام ١٩٥٨ ولغاية عام ١٩٧٣ تذبذبت الصادرات الألمانية إلى العراق، ففي عام ١٩٦٦ بلغت ما يعادل ١١٩,٤٩٦,٠٠٠ يورو، وانخفضت عام ١٩٦٩ إلى ما يعادل ٣٥,٨٨٥,٠٠٠ يورو . بيد إنها ارتفعت فجأة في عام ١٩٧٤ بنسبة ٧٤٢٪، واستمرت بالارتفاع نسبياً حتى توقفت تقريباً بعد العام ١٩٩٠ [٢٨].

وكان جزء كبير من الصادرات الألمانية إلى العراق أسلحة ومعدات حربية، فضلاً عن موافقة الحكومة الألمانية على طلب الدعم الألماني في تدريب ضباط الجيش العراقي، والأطباء . وكانت لدى العراق رغبة في تنويع أسلحته التي كانت تعتمد اعتماداً رئيساً على الأسلحة السوفيتية . وبالفعل قدمت ألمانيا الأسلحة، فضلاً عن التدريب لتعزيز تصدير الأسلحة إلى العراق بعد عام ١٩٧٨ [٢٩].

وفي عام ١٩٧٩ شاركت وزارة الاقتصاد الألمانية الاتحادية في معرض بغداد الدولي . وكانت الشركات الألمانية نشطة جداً في العراق، فقد تم انجاز العديد من المشاريع الضخمة من قبل الشركات الألمانية في العراق، ومنها بناء شبكة للسكك الحديدية، وسد الموصل، ومطار البصرة، وأنشأت العديد من المصانع من خلال شركة سيمينز العملاقة، وكانت تعمل في العراق عشرات الشركات الألمانية . وبحلول سنة ١٩٨٠ أصبحت ألمانيا أكبر مورد للعراق، وتم التوصل إلى اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي بين العراق وألمانيا، كانت الأساس لتلك الطفرة الاقتصادية في علاقات البلدين، وتم تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة التي كانت تجتمع كل سنتين[٣٠].

لقد ازدادت صادرات ألمانيا الاتحادية العسكرية إلى العراق خلال المدة ١٩٧٩-١٩٨٢، أي السنوات الثلاث الأولى من الحرب العراقية-الإيرانية بنسبة ٤٠٪، وبلغت قيمتها ما يعادل حوالي ثلاثة مليارات يورو [٣١].

وكانت ذروة الصادرات الألمانية في عام ١٩٨٢ عندما بلغت ما يعادل أربعة مليارات يورو، لذلك اعتمدت الحكومة الألمانية الاتحادية على العراق كونه واحداً من أهم الأسواق للصادرات الألمانية، فضلاً عن ذلك فقد كان العراق من أكبر موردي النفط إلى ألمانيا [٣٢].

وبعد أن كانت الصادرات البريطانية والأمريكية إلى العراق قبل عام ١٩٨٠ أكثر من الصادرات الألمانية، أصبحت الصادرات الألمانية في عام ١٩٨٢ أكثر مرتين من الصادرات البريطانية ، وثلاثة أضعاف الصادرات الأمريكية [٣٣].

قامت ألمانيا بمساعدة العراق في تكوين ترسانة من الأسلحة الكيميائية، وأدى استعمال تلك الأسلحة دوراً حاسماً، لاسيما في نهاية الحرب بين إيران والعراق . وحققت شركات الأسلحة الألمانية في سنوات الثمانينيات تجارة جيدة مع العراق، وكانت العديد من أنظمة الأسلحة الموردة إلى العراق من الإنتاج المشترك لفرنسا وألمانيا. وبالنظر لتقييد تصدير الأسلحة الألمانية ، لذلك تم تسويقها من خلال فرنسا إلى العراق . وكانت ألمانيا تورد المواد ذات الاستعمال المزدوج التي يمكن استعمالها للأغراض المدنية والعسكرية، ومنها الشركة الألمانية التي وردت المعدات والمكونات للصناعات الكيمياوية، التي تم تحويلها لإنتاج الغاز السام، وقد أنشأت الشركات الألمانية أوائل الثمانينات في سامراء مصنع كيميائي كبير[٣٤]، ولكن في الواقع كان ينتج كميات كبيرة من المواد السامة [٣٥].

وكانت المخابرات الألمانية الاتحادية تهدف إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية من خلال الصادرات، لتعزيز معلوماتها الاستخبارية، من خلال النظم، وشفرات أجهزة الكومبيوتر، وأجهزة الاستماع، لذلك حققت زيادة في تصدير تلك الأجهزة لتسهيل التجسس، لاسيما عن طريق شركة سيمينز [٣٦].

صدرت ألمانيا إلى العراق بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٩ معدات استخبارية واسعة النطاق، فضلاً عن التكنولوجيا العسكرية، والأنظمة الالكترونية، مثل أجهزة الكومبيوتر، وأجهزة الرادار، ووحدات التشفير، بقيمة ٥٠٠ مليون مارك ألماني [٣٧]. وذهب أكثر تلك الصفقات من دون إصدار التصاريح اللازمة للتصدير، وطلبت وزارة الداخلية العراقية تزويدها ببنادق بقيمة ١٨٠,٠٠٠ مارك ألماني، والتي تم شراؤها من شركة (Krausser)

في ميونخ بدون تصاريح، وقد طلب رئيس جهاز المخابرات الألمانية كلاوس كينكل السماح له بنقل تلك الأسلحة بطائرته الخاصة إلى العراق [٣٨].

فضلاً عن ذلك فقد أوصى كلاوس كينكل (Klaus Kinkel) مدير المخابرات الألمانية الاتحادية شركة (Wenzel Hurby) لمعدات الاتصال بتزويد العراق بأسلحة ومعدات بقيمة ١٠ مليون مارك ألماني، وتم تزويد العراق بأجهزة فيديو وميادين للرمي والمتفجرات وذخائر وقنابل، وبالطريقة نفسها فقد تم التحايل على سياقات البيع، وتم تسليم المعدات في فيينا [٣٩].

أما الأسلحة الثقيلة فقد تم تصديرها من ألمانيا عن طريق فرنسا، وكان الانتاج المشترك الألماني – الفرنسي في ميونخ عن طريق شركتي (Bolkow) الألمانية، و(Nord) الفرنسية، واللتين أصبحتا الآن تحت اسم (Euromissile) يصدر إلى العراق، فقد تم ارسال شحنات تضمنت (٢٦٥) قاذفة، و(١٠٩٥٣) صاروخ مضاد للدبابات، وقاذفات صواريخ بعيدة المدى، و(١٢٣٨٦) قاذفات صواريخ من طراز (Milan)، و(٤٢٥٠) نظام صوريخ متنقلة قصيرة المدى، وكان ذلك لغاية عام ١٩٨٤ [٤٠].

لقد قامت هاتين الشركتين ببيع معدات عسكرية للعراق بمليارات الماركات الألمانية، وأنشأت مركزاً للبحوث العسكرية في الموصل بقيمة (٧٧) مليون مارك، وتم فيه تطوير الأنظمة الصاروخية، علاوة على ذلك قامت بتصدير وقود المتفجرات، و(٧٥) نظاماً مضاداً للدبابات، وطائرات هليكوبتر، وكان ذلك حتى نهاية الحرب العراقية – الايرانية في عام ١٩٨٨ [٤١]. والمفارقة أن تلك الشركة وفرت أسلحة وأعتدة لكلا الطرفين المتحاربين [٤٢].

لقد شاركت العديد من الشركات الألمانية في تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة، ووفقاً لرد الحكومة على إجراء تحقيق برلماني من حزب الخضر بأن الشركات الألمانية الاتحادية زودت حوالي (١) مليار مارك ألماني من السلع ذات الاستخدام العسكري للعراق بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩، والتي تم فيها خرق القواعد الألمانية بحظر التكنولوجيا العسكرية [٤٣].

ويشتبه العديد من البرلمانيين بأن الأرقام الواردة من الحكومة غير دقيقة وغير كاملة، وأن هناك احتيالاً من الشركة المصنعة وتلاعباً في القوائم، فقد تم تصدير (١٥٥) ناقلة دبابات عام ١٩٨١، وخلال الاعوام ١٩٨١ –

١٩٨٣ تم تصدير (١٠٣٦) ناقلة دبابات، وفي عام ١٩٨٤ (١٠٠) ناقلة تم تحويرها فيما بعد لتكون منصات إطلاق[٤٤].

وقد تسببت فضيحة من مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز في آذار ١٩٨٤ ادعت فيه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن تلك شركة (Karl Kolb) سهلت انتاج العراق لغاز الأعصاب، وعدّت تلك الشركة مسؤولاً عن بيع وشحن المعدات المختبرية المتطورة، والتي قال مسؤولو المخابرات أن تلك المعدات استخدمت من دون علم الشركة بمساعدة الحكومة العراقية لتطوير غاز الأعصاب . وقد أظهرت التحقيقات التي قامت بها الحكومة الألمانية أن (Karl Kolb) قامت بالفعل بتسليم العراق العراق سبعة مختبرات لإنشاء المبيدات في سامراء منذ عام ١٩٧٥، علاوة على ذلك تم تزويد محطتين لتجهيز المواد الخام لمبيدات الآفات، ووفقاً للحكومة الألمانية فإن تلك المختبرات قد تكون استخدمت لانتاج غاز الأعصاب [٤٥].

إن العصر الذهبي في العلاقات التجارية بين ألمانيا الاتحادية والعراق كان في نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي حينما كانت السوق العراقية تمثل الأكبر في المنطقة العربية للصادرات الألمانية .

أما بالنسبة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، فقد وقعت مع العراق اتفاقية ثقافية في ١ نيسان ١٩٥٩، وبدأت بدعم العراق لتطوير الاقتصاد والتكنولوجيا، وصدرت الأدوية وآلات التعبئة والتغليف والعديد من المواد الصناعية، وقامت بدعم مشاريع التنمية في العراق . وأوفدت فالتر أولبريشت[٤٦] (Walter Ulbricht) السكرتير الأول لحزب الوحدة الاشتراكي إلى بغداد أكثر من (١٧) مرة، وأثبتت تلك الجهود نجاحها، إذ كان العراق أول دولة في العالم من غير المعسكر الاشتراكي تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية دولة كاملة السيادة [٤٧].

وعند تأميم النفط في العراق عام ١٩٧٢، وصراعه مع الغرب نتيجة ذلك، حصلت ألمانيا الديمقراطية على فرصتها الذهبية لتطوير علاقاتها مع العراق، وازدادت حصتها التجارية كثيراً، وكانت سفارة ألمانيا الشرقية في بغداد أكبر سفارة لتلك الدولة خارج الكتلة الاشتراكية . وتمكنت شركة التجارة الخارجية من الحصول على العديد من العقود، ومنها عقود بناء معامل جديدة للطابوق بسعة (٦٠) مليون طابوقة سنوياً، وغيرها من مشاريع البنى التحتية في جميع أنحاء العراق. علاوة على ذلك فقد أصبح العراق ابتداء من عام ١٩٧٠ مستورد رئيس للدراجات النارية من ألمانيا الشرقية، وحتى عام ١٩٨٠ استورد العراق ١٥٠,٠٠٠ دراجة من نوع (MZ)[٤٨].

وفي أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، باعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية الأسلحة لكلا الطرفين، وكثير منها أسلحة متطابقة زودت بها العراق وإيران، ومنها شاحنات عسكرية مصفحة، وألغام وذخائر . وخلال عام ١٩٨٠ قامت شركة برلين الشرقية للتجارة الخارجية التكنولوجية (ITA) بدعم الجيش العراقي بالمعدات العسكرية، وقامت هيئة تقنيات المعلومات التابعة لوزارة الدفاع بصيانة وإصلاح طائرات ميغ (٢١)، ومحطات الرادار والمحركات، وقامت بتصدير معدات مد الجسور وورشة عمل للقنابل اليدوية، والمستشفيات المتنقلة، والمختبرات، وجهزت الجيش العراقي بصهاريج مخصصة للحرب الكيمياوية [٤٩].

العلاقات الاقتصادية في حقبة الحصار الاقتصادي على العراق

اتخذت المجموعة الأوروبية، والتي كانت ألمانيا إحدى أكثر الدول فاعلية وتأثيراً فيها، بعد دخول العراق إلى الكويت وضمن إطار التعاون السياسي الأوروبي سلسلة من الاجراءات الاقتصادية والمتمثلة بالحظر النفطي، وإلغاء الامتيازات المالية للعراق، وتجميد الأرصدة العراقية في الدول الأوروبية، ثم اتخذ قرار الحظر التام على العراق استجابة للقرارين ٦٦٠ و ٦٦١ الصادرين عن مجلس الأمن، وتم الربط بين التعاون السياسي الأوروبي والجماعة الاقتصادية الأوروبية، إذ انتقل القرار إلى مؤسسات الأخيرة، فقرر المجلس بالتعاون مع المفوضية استخدام نصوص معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (المواد ١١٣،٢٢٣،٢٢٤) من أجل فرض قرار الحظر[٥٠].

وعليه فالدول الأوروبية، ومنها ألمانيا، قررت الاشتراك في عمليات الحصار ضد العراق، إذ كشفت الجماعة الأوربية عن فعالية مؤسساتها في الاستجابة لقرارات مجلس الامن، وكذلك في ترجمة حالة إجماعية من الإدانة، إلى قرارات اقتصادية فعلية وتطبيقها بالقرارات الجماعية، فالبرلمان الأوروبي أدان دخول العراق إلى الكويت، وأيد إجراءات الحظر المتخذة بحق العراق، وأدان ضم الكويت، وأكد على ضرورة تعويض الدول المجاورة والمتضررة من الحظر [٥١].

وبعد قرارات الإدانة تحركت المفوضية الاقتصادية من أجل عزل العراق اقتصادياً وذلك عبر تجميد أصوله الموجودة في الخارج. وفي الخامس من آب ١٩٩٠ أصدرت المفوضية بياناً دعمت فيه قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ، وأعلنت اتخاذ الاجراءات المتمثلة بفرض حظر على النفط المصدر من العراق والكويت، وتجميد

أصول العراق الموجودة في البلدان الاعضاء، ومن الناحية الاقتصادية تعاملت المفوضية الأوروبية مع الأزمة بطريقة سريعة وحاسمة إذ توصلت البلدان الأعضاء إلى اتفاق حول الطريقة التي يتم التعامل بها مع الأزمة خلال ستة أيام فقط من وقوعها وعلى الرغم من أن كل دولة أرسلت وحدات منفصلة إلى منطقة الخليج من أجل المساعدة في تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق، فقد كان هناك تنسيق بين مختلف الأطراف الأوروبية للمشاركة في تلك المهمة [٥٢] .

عادت العلاقات العراقية – الألمانية إلى التحسن في منتصف تسعينيات القرن الماضي، على الرغم من ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وقدمت الشركات الألمانية عروضاً لتوريد احتياجات العراق من المواد الصناعية وقطع الغيار والمواد الأولية للصناعة، ولاسيما الكهرباء بموجب مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة [٥٣].

وبسبب اهتمام الطرفين بتطوير علاقاتهما الاقتصادية، فقد زارت وفود من الطرفين البلد الآخر، فقد زار وفد عراقي ألمانيا في حزيران ١٩٩٥ والتقى بالسيد فالو رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية، وقدم الوفد طلباً لألمانيا كونها في ذلك الشهر أصبحت رئيسة لمجلس الأمن، ورئيساً للجنة المقاطعة مع العراق، لاتخاذ ما يلزم بشأن تطبيق الفقرة (٢٢) من قرار مجلس الأمن (٦٨٧) بخصوص رفع الحظر عن العراق [٥٤].

كما قام وفد من الشركات الألمانية بزيارة بغداد صيف العام ١٩٩٨ لتنشيط التعاون التجاري والصناعي وعودة الشركات الألمانية للتعامل مع العراق، فضلاً عن ذلك فقد شاركت ألمانيا في الدورة الثانية والثلاثين لمعرض بغداد الدولي في تشرين الثاني ١٩٩٨، لتأكيد حرص ألمانيا على عودة العلاقات الاقتصادية، ولعودة أعمال اللجنة العراقية – الألمانية المشتركة [٥٥].

ولم تقف الزيارات عند حد معين، بل تواصلت من خلال زيارة وفد ألماني في أيار ٢٠٠٠ من ممثلي وزارة الاقتصاد ورجال الأعمال والشركات الألمانية، ويعد هذا الوفد من أكبر الوفود الاقتصادية التي تزور العراق منذ أكثر من عشرة سنوات، وكان يهدف لتوقيع اتفاقية تجارية واقتصادية مع اتحاد الصناعات العراقي، وحينها عبر الدكتور كلود روبرت أيلز [٥٦] (Claude Robert Ailes) عن اهتمام حكومته بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق [٥٧].

وكان لألمانيا دوراً واضحاً خلال حقبة فرض الحصار على العراق، لأنها كانت المسؤولة عن لجنة الحصار الخاصة بالعراق، والتي كانت مهمتها مراقبة العمليات التجارية مع العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء [٥٨].

ثانياً : العلاقات الاقتصادية العراقية الألمانية بعد عام ٢٠٠٣

تعرض العراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ إلى الاحتلال من قبل القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، من دون أي تفويض دولي، الأمر الذي عارضته ألمانيا بشدة، كون ذلك الأمر يتعارض والقانون الدولي [٥٩]. وقد أدت معارضة كل من فرنسا وألمانيا للحرب على العراق، إلى منعهما من الحصول على عقود إعادة الاعمار في العراق [٦٠].

وبالنظر للإرث الاقتصادي المميز بين العراق وألمانيا خلال الحقب السابقة، يجب أن تتوجه أنظار العراق في سبيل إعادة بناء اقتصاده المدمر إلى واحد من الاقتصادات العالمية، وهو الاقتصاد الألماني، وكان كثير من العراقيين يتطلعون للأفادة من الخبرة الألمانية، بيد أن الموقف الأمريكي من ألمانيا بُعيدَّ الاحتلال حال دون ذلك، إذ إنها حاولت معاقبة ألمانيا وفرنسا على موقفهما الرافض للحرب، بمنعهما من مشاريع إعادة إعمار العراق .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدع إلا الدول الحليفة لها في الحرب على العراق، للمساهمة في مشاريع إعادة الإعمار، إلا أن ألمانيا لم تتردد في المبادرة في مساعدة الشعب العراقي، فقد اشترك في عام ٢٠٠٣ أربعة من الخبراء الألمان في المنظمة الخيرية الهندسية الألمانية للطوارئ بتجهيز المختبر المركزي لتحليل مياه الشرب في إطار تعاون فني لتطوير شبكات مياه الشرب العراقية، وقدرت قيمة المشروع بمبلغ ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار . فضلاً عن ذلك فقد قدمت الحكومة الألمانية مساعدات فورية للعراق خلال العام نفسه، قدرت قيمتها بـ (٧٥) مليون يورو [٦١].

ودعت الولايات المتحدة جميع الدول لتقديم المساعدات للعراق، وتخفيض ديونه من قبل الدول الدائنة، ولاسيما الدول المنضوية في نادي باريس[٦٢]، وقد قررت ألمانيا وفرنسا تخفيض نسبة الديون العراقية خلال اجتماع النادي في مدريد أواخر تشرين الأول ٢٠٠٣، فقد تعهدوا بتخفيض ديون العراق، وتقديم معونة على شكل منح لتفادي تحميل العراق المزيد من الديون، وتعد ألمانيا من أكبر الدائنين في نادي باريس، وتبلغ مجموع ديون العراق

لألمانيا ما يقارب ٤,٧ مليار دولار، فوافقت ألمانيا على تخفيض الديون إلى النصف، ومن ثم ٨٠٪ من نسبة الدين[٦٣].

وجاءت تلك المبادرة بعد التقرير الذي رفعه البنك الدولي للأمم المتحدة، والذي اوضح أن إعادة بناء الاقتصاد العراقي تتطلب ٣٦ مليار دولار على مدى أربع سنوات، وإن نمو الاقتصاد العراقي سيرتفع إلى مستوى ٣٠٪ ، بعد أن كان ٢٢٪، كما افترض التقرير أن إيرادات النفط العراقي ستصل إلى ١٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٤ [٦٤].

وبعد مؤتمر مدريد[٦٥]، تطورت العلاقات العراقية – الألمانية، لاسيما بعد تعاطف الحكومة الألمانية مع العراق لتخفيض ديونه، فضلاً عن المشاركة في معرض إعادة الإعمار في العراق الذي أقيم في الكويت في كانون الثاني ٢٠٠٤، وفيه صرح (هيلمون جناديش) مندوب شركة ميرامار ومقرها هامبورغ، وهو ممثل شركة مان (Man) للشاحنات بأنه " جاء للحصول على طلبيات"، وقد فازت هذه الشركة بالفعل بأربعة عقود، وكان لديها مكتب في البصرة منذ العام ١٩٩٨.

لقد عادت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين العراق وألمانيا من خلال إعتماد السفراء في كلٍ من بغداد وبرلين بتاريخ ٢٤ و ٢٨ آب ٢٠٠٤. وقد كان هنالك علاقات دبلوماسية محدودة بين الجانبين منذ قطعها بشكل رسمي في حرب الخليج عامَي ١٩٩٠ و١٩٩١ وأثناء الإدارة الإنتقالية المدنية[٦٦].

وذكر المستشار جيرهارد شرويدر[٦٧] (Gerhard Schroder) أثناء لقائه بالرئيس جورج بوش الابن[٦٨] (George Walker Bush) " إن بلاده ملتزمة بإعادة بناء العراق " [٦٩]. بيد أن ألمانيا ومعها فرنسا كانتا تدعوان لإنشاء صندوق نقد دولي منفصل لإعادة إعمار العراق، تديره الأمم المتحدة والبنك الدولي، فقد ذكر غونتر بلوغر[٧٠] (Gunter Pleuger) سفير ألمانيا في الأمم المتحدة " إننا نعتقد أن الدعم الضروري سيأتي قدما فقط إذا تأكدت شفافية كاملة ومشاركة دولية في عملية صنع القرار، إن إنشاء صندوق دولي منفصل قد يزيل بعض القلق الذي يعبر عنه بعض أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق التنمية للعراق تحت السيطرة الأمريكية"[٧١].

عقد "الملتقى الاقتصادي العراقي- الالماني الثالث" [٧٢] في هامبورغ في ٢٧ حزيران ٢٠٠٧، وحضره عن الجانب العراقي وفد برئاسة وزير الصناعة والمعادن فوزي فرانسو حريري، الذي أكد أهمية عودة الشركات الألمانية إلى السوق العراقية، وأن "لا يكون الوضع الأمني سبباً لمنع تلك العودة، لأنه ليس بهذا السوء الذي تتحدث عنه

وسائل الاعلام"، مشيراً إلى تمتع بعض محافظات جنوب العراق وإقليم كوردستان بوضع أمني جيد يسمح بنجاح مثل تلك العودة وتنمية العلاقات العراقية الألمانية.

واستعرض الوزير الوضع الاقتصادي في العراق وما يواجهه من صعوبات عديدة لاسيما زيادة أعداد العاطلين عن العمل بسبب توقف الكثير من المشاريع التي تتطلب مساعدة الأصدقاء الألمان وغيرهم لإعادة تأهيلها. وأشار إلى قانون الاستثمار الذي اصدرته الحكومة العراقية ووافق عليه مجلس النواب، وكذلك قانون النفط والغاز المطروح على المجلس للمصادقة عليه، كما تطرق في كلمته إلى سياسات العراق الاقتصادية المستقبلية ونظام السوق الحر(٧٣).

ومن ثم قدم سامي الأعرجي وكيل وزارة الصناعة والمعادن شرحاً تفصيلياً عن إمكانيات الاستثمار في العراق على صعيد جميع القطاعات، مستعرضاً التسهيلات التي تقدمها الوزارة للمستثمرين، مؤكداً "أهمية الإفادة من الفرصة الآن وليس في المستقبل"، وإن ما يتعلق بالوضع الامني وترجيحه هو ليس الخيار الصحيح، لأن الشركات الالمانية سوف لن تجد لها مكاناً مناسباً في السوق العراقية مستقبلاً إذا ما سبقها الآخرون، مشيراً إلى سياسة اقتصاديات السوق التي تتبناها الوزارة ضمن خطة عملها لاسناد الاقتصاد الوطني.

من جانبهم أكد المسؤولون الألمان في كلماتهم التي ألقوها في الملتقى على أهمية العراق بالنسبة لألمانيا، والشراكة القديمة بين البلدين، مبررين عدم استمرار تلك العلاقة مع شركائهم العراقيين في القطاعين العام والخاص بسبب تدهور الوضع الأمني الذي يمثل من وجهة نظرهم عاملاً حاسماً لعودتهم للسوق العراقية. وكان وزير داخلية مقاطعة هامبورغ قد أقام حفل استقبال للوفد العراقي بحضور رجال الأعمال العراقيين والألمان، أكد فيه على عمق العلاقات الاقتصادية بين العراق وألمانيا، كما ألقى وزير الصناعة والمعادن كلمة جوابية شدد فيها على ضرورة النهوض بالعلاقات بين البلدين الصديقين، وأن رجال الأعمال في القطاع الخاص هم أفضل من يقوم بهذه المهمة، وإن العراق منفتح ازاء هذه العلاقات التي تخدم الشعبين العراقي والألماني (٧٤).

وتضمنت أعمال الملتقى كلمات لكل من سفير العراق في ألمانيا علاء الهاشمي وعدد من رجال الأعمال العراقيين الذين أكدوا فيها على ضرورة فتح جميع مجالات التعاون بين البلدين لغرض الاستثمار والعمل سوية من أجل النهوض بإعمار البنى التحتية في العراق، وهكذا شاركهم رجال الأعمال الألمان التأكيدات نفسها مشترطين تحسن الوضع الأمني من أجل أن يكون دخول السوق العراقية قوياً، كما ألقى المسؤولون في حكومة إقليم

كوردستان كلمات شرحوا فيها أوضاع الإقليم والاحتياجات التي يتطلبها وإمكانيات الاستثمار، لاسيما في ظل عمليات استثمار واسعة تقوم بها شركات عالمية عديدة، ومنها شركات ألمانية داعين الشركات المساهمة في الملتقى للقدوم إلى الإقليم والاستثمار هناك . وفي ختام الملتقى طرح بعض ممثلي شركات التأمين والنقل والاتصالات والبنوك الألمانية تصوراتهم عن التعامل مع المؤسسات العراقية مستعرضين بعض الصعوبات التي تتواجههم مع مقترحات للمعالجة [٧٥].

في لقاء جانبي على هامش الملتقى اقترح السفير علاء الهاشمي [٧٦] على وزير داخلية مقاطعة هامبورغ أن تتم عملية توأمة بين مدينة البصرة كونها ميناء العراق، ومدينة هامبورغ كونها أهم ميناء في ألمانيا، والإفادة من إمكانيات هذا الميناء الألماني الكبير في إعادة إعمار وتطوير ميناء البصرة، رحب الوزير الألماني بالاقتراح، وقال انها فكرة جيدة علينا دراستها [٧٧].

وأعلن نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق والقائم على أعمالها أولريش كنه أن حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين بلغ نحو مليار يورو خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧ وتوزعت على قطاعي الطاقة والصناعة بشكل رئيس، فضلاً عن إعادة بناء وتطوير البنى التحتية المتهالكة في العراق، على الرغم من أن حجم التبادل متواضعاً بالنسبة للفرص الاستثمارية الهائلة المتاحة في العراق، إذ أن للعراق تجارب عدة مع الشركات الألمانية وذلك كونها من أهم الدول المتقدمة والمتطورة صناعياً، ولهما تاريخ بالتبادل التجاري، إذ كان الأكبر لبلد عربي مع ألمانيا في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته.

وتوقع كنه في الوقت ذاته أن يتطور التبادل الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، حيث قال إن "ألمانيا تعمل على توفير شبكة استثمار قوية تمهد الطريق للمستثمرين الألمان الراغبين في العمل في العراق"، مبيناً أن بلاده تنسق مع الوزارات العراقية لتمثيلها لـ"حين تنفيذ اتفاقية حماية الاستثمار الموقعة بين البلدين" . وعن طبيعة التبادل التجاري بين البلدين أضاف كنه: "التبادل يقتصر في المرحلة الحالية على تطوير البنية التحتية كإعادة تأهيل السدود والموانئ في جنوب العراق وشماله وتصدير الآلات والمعدات التي تدخل في تطوير قطاعي الصناعة والنقل" [٧٨].

وعن سبب عدم دخول الشركات الألمانية المنافسة لاستثمار حقول النفط العراقي، أوضح كنه أن "النفط العراقي لا يناسب صناعاتها من ناحية المواصفات"، مؤكداً على أن بلاده تعمل في الوقت الراهن على استثمار الغاز

الطبيعي من حقول كردستان العراق عبر خط "نابوكو". ولا تخفى أهمية هذا الخط بالنسبة لألمانيا ودول غرب أوروبا الأخرى، إذ سيقلل من اعتمادها على الغاز الروسي، الذي ما لبث تدفقه يتوقف بين الفينة والأخرى بسبب خلافات روسيا مع دول المنظومة الاشتراكية السابقة، بشكل يؤثر على ألمانيا نفسها. وأبدى نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق ارتياحه قائلاً إن غياب الأمن النسبي في بعض مناطق العراق لا يشكل عائقاً أمام المستثمر الألماني، "الذي يستطيع إدارة مصالحه في العراق عن طريق شركات أخرى"، على حد تعبيره. وعن المشاريع الألمانية الملموسة على أرض الواقع في العراق، أشار كنه إلى دخول شركة باور (Bauer) الألمانية المتخصصة في بناء السدود المنافسة على توقيع عقد مع الحكومة العراقية على إعادة بناء سد الموصل وتأهيله. من جانب آخر أكد المسؤول الألماني على حرص بلاده على "دعم مشاريع العراق الإنمائية وذلك من خلال تقديم المساعدة بتطوير القدرات الوظيفية وتقديم الاستشارات إلى غرفة التجارة والبنك المركزي العراقي"[٧٩].

وأبدت السفارة الألمانية اهتمامها بمحافظة البصرة والمساهمة في عملية الاستثمار التي تشهدها المدينة، وذلك على إثر زيارة سفيرها كرستيان كارل بيرغ (Christian Karl Berg) إلى البصرة في ١٨أيار ٢٠٠٧ [٨٠].

أخذ التعاون مع الجانب الألماني بالاتساع بعد ٢٠٠٣ ، فالعراق ولحقب طويلة كان من المستوردين للمنتجات الألمانية، وبلغت قيمة المبادلات بين الطرفين في ثمانينيات القرن الماضي بـ (٤) مليارات يورو سنوياً، لكن عام ٢٠٠٧ لم تصدر المانيا إلى العراق إلا ما يقارب (٣١٩) مليون يورو من المنتجات، في حين بلغت قيمة الواردات الألمانية إلى العراق عام ٢٠٠٩ ما قيمته (٣ , ٨٦) مليون يورو، أما قيمة الصادرت الألمانية إلى العراق (٥ , ٣٠٤) مليون يورو .

قدّمت المانيا للعراق مباشرةً بعد بدء الحرب عام ٢٠٠٣ مساعدة إنسانية شاملة، وناهزت قيمة المساعدات التي قُدِّمَت للعراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ مبلغ (٤٠٠) مليون يورو. وكان من ضمنها إسهام ألمانيا في المساعدات الأوروبية والأسهامات الألمانية متعددة الأطراف (عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). يُضاف إلى ذلك إعفاء العراق من دفع ديون لألمانيا بقيمة (٧ , ٤) مليار يورو في إطار نادي باريس. وقد شارك أكثر من ٢٥٠٠ عراقي بدورات تدريبية (منهم المهندسون والقضاة والدبلوماسيون والصحفيون وموظفو الدولة، إلخ). وكذلك تدعم ألمانيا مشاريع تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية داخل العراق. لذلك قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عام ٢٠٠٩: "إن مساندة ألمانيا للعراق مهمة للغاية"[٨١].

وخلال المدة الواقعة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ لم تتمكن الصناعات الألمانية من تحقيق اختراق ملموس في السوق العراقية، إذ كانت صادراتها ترتفع ببطء شديد، وظلت تراوح في مستويات متدنية بين (٢٧٤) و (٣٦٨) مليون يورو، في الوقت الذي تمكنت بلدان عديدة سواء كانت أوروبية أو غير أوروبية من غزو السوق العراقية وإغراقها بالسلع الاستهلاكية. وكانت النتيجة المنطقية لهذة التطورات انتقادات لاذعة وجهها مجتمع رجال الأعمال الألمان إلى الدبلوماسية الألمانية متهماً إياها بالسلبية والتردد في الدفاع عن المصالح الاقتصادية الألمانية الحيوية، وذلك على الرغم من الدعم الواضح الذي قدمته الحكومة الألمانية للشركات الألمانية في اقليم كردستان منذ التغيير في عام ٢٠٠٣ . والدبلوماسية الألمانية كانت ولا تزال، وإن بدرجة أقل، تبرر سياستها التفضيلية لجزء من الدولة العراقية يقطنه أقل من خمس سكان العراق – إقليم كردستان – بالأوضاع الأمنية المتردية في بقية أنحاء البلد [٨٢].

بعد ذلك بدأت تسود مجتمع رجال الأعمال الألمان أجواء من التفاؤل بمستقبل السوق العراقية الواعد وعزز ذلك التفاؤل بيانات الصادرات الألمانية إلى العراق، والتي سجلت ارتفاعاً من حوالي (٣٠٥) ملايين يورو في عام ٢٠٠٨ إلى ما يربو على ٥٨٢ مليون يورو في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة زيادة مقدارها ٩١ ٪ خلال عام واحد[٨٣].

وذهب إلى المانيا أحد أكبر الوفود الاقتصادية العراقية وذلك للمدة ٨-١٩ آب ٢٠٠٩، ضم ممثلي الوزارات العراقية، فضلاً عن كل من هاشم الاطرقجي رئيس اتحاد الصناعات العراقي، وراغب بليبل رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين، وضمن برنامج حافل أعده الجانب الألماني شمل زيارات للوزارات الألمانية ومنها الخارجية، وجرت حوارات متبادلة عن مجالات التعاون المستقبلي، ثم التنقل لمشاهدة المناطق الصناعية مختلفة الحجوم والسلع والتجول في أنحائها لمعرفة طرق الإدارة والتشغيل، بدأ من التجميع الأولي وانتهاء بالتخزين والتصريف، وكانت قضية المناطق الصناعية في صلب نقاشات ورشة العمل الألمانية العراقية في عمان بين ٤-٩ تموز ٢٠٠٩ ، وما شرحه الخبراء الألمان يومها نظرياً، شاهده الوفد العراقي عملياً، وتلقى كافة الإجابات لتفاصيل العمل وإدارته، وكيف يمكن الإفادة من هذه الخبرة والتجارب الألمانية، في مشاريع المناطق الصناعية في العراق، لاسيما التي تم البدء بإنشائها، ويتعثر الاستمرار بالبناء لاستكمال منشأتها لظروف كثيرة منها قلة الخبرة، وعدم الجدية الكافية للتغلب على الصعوبات المرافقة التي يمكن تسهيلها لتجاوز تلك المعوقات، لو تمت الاستعانة بالتجربة والخبرة الألمانية

الرائدة في هذا المجال، وذلك ما أعاد التذكير والتعهد به من قبل الجانب الرسمي الألماني، لو وجد رغبة وجدية وتسهيلات إدارية من الجانب الرسمي العراقي [٨٤].

كانت موضوعة الخصخصة حاضرة أيضا في نقاشات الجانبين الألماني والعراقي وكيف أن الجدل الدائر حول هذه المسألة في عراق ما بعد ٢٠٠٣ متشتت ولا يتناول القضية بشكل جوهري بما يخدم الواقع العراقي، ثم إن الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر لا تستطيع الوصول إليه قرارات الإدارات الحكومية لوحدها، أو تشريعات لا يشارك في صياغتها أوسع القطاعات الاقتصادية العراقية الخاصة والمختلطة والمعطلة إمكانياتها الذاتية لما تمتلكه من خبرة وممارسة، وكما أوضح الجانب الألماني عن رغبته في وضع كامل الخبرة الألمانية في هذا المجال بمتناول العراق، مع تحديد الأسس الرئيسة لفلسفة الخصخصة في ألمانيا والتي يمثل الجانب الحكومي الداعم والمراقب والمتفاعل مع قوى الإنتاج في المجتمع، كما شرح هاشم الاطرقجي رئيس اتحاد الصناعات العراقي المنهج الذي يقترحه الاتحاد وأعضائه والذي يتمثل في بقاء الجانب الحكومي العراقي ولاسيما وزارة الصناعة والمعادن بإدارة وتسيير معامل الصناعات الثقيلة والكبيرة ولاسيما تلك التي تنتج المواد الأولية ونصف المصنعة، والتي تحتاج إلى إمكانات عالية وعمالة واسعة، وهي أصلاً أي هذه المعامل موجودة في الجانب الأكبر منها عمالا ومعدات ومنشآت بين متعطل أو مشتغل بأقل من طاقته، ولا تحتاج إلا للمزيد من الاهتمام والتطوير والتمويل الذي لا تملكه إلا الجهات الحكومية، وذلك سيوفر دعماً كبيراً للصناعات المختلطة والخاصة التي تعتمد كثيراً في انتاج سلعها على هذه المواد الأولية ونصف المصنعة التي تنتجها المعامل الحكومية الضخمة، وذلك ما سيوفر تكاملاً يجعل عشرات الآلاف من المعامل والورش المتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص والمتوقفة الآن عن العمل تسترجع عافيتها، وإعادة قاعدة الانتاج للقطاعين الخاص والمختلط، ومع توفير المتطلبات الأساسية للعمل مثل الطاقة الكهربائية والوقود والأمن، سوف يمكن إعادة إحياء القطاع الخاص وسلعه المتنوعة صناعية كانت أو زراعية، ويكون عندها حديث الخصخصة مجدياً وليس فقط للاستهلاك المحلي[٨٥].

كما قام الوفد العراقي بزيارة الغرفة العربية الألمانية، وهي مؤسسة واسعة الامتداد ينتمي إليها ويعمل من خلالها مسؤولين وخبراء ألمان وعرب من مختلف الدول العربية، وتنشط في المجال الصناعي والتجاري وكذلك التدريب والمشاريع المشتركة، فضلاً عن زيارة البنك الالماني للتنمية (KFW)، الجهة الحكومية الرسمية التي تدعم تنمية القطاع الصناعي الخاص ولاسيما المشاريع المنتجة المتوسطة والصغيرة في المجالات المادية وتمويل

تدريب العاملين وتعزيز القدرة التكنولوجية لهذه المشاريع من خلال تحديث معداتها مروراً بالاهتمام باستيعاب وتصريف منتجاتها، ومثل هذا التفاعل الحكومي مع المشاريع الخاصة تراجع كثيراً في العراق، رغم زيادة الحديث وتكراره عن دعم وتشجيع المشاريع الخاصة، لذلك تمنى الجانب الألماني الإفادة من هذه التجربة في العراق . وتساءل الجانب الألماني عن مصير التواصل العراقي مع مذكرة التفاهم الموقعة بين الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) ووزارة الصناعة والمعادن العراقية ، الذي كان قد وقعه وفد من الوزارة خلال الزيارة التي قام بها إلى برلين في شهر نيسان ٢٠٠٤، وكان الهدف تعزيز قدرات وزارة الصناعة في تخطيط وإدارة عملية التحول الاقتصادي للقطاع الصناعي العراقي من خلال مجالات التعاون في مجالات إعداد مفهوم لتحويل القطاع الصناعي العراقي نحو الاقتصاد الموجه بالسوق، وإعداد مفهوم لتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي، ووضع خطة للتطوير التنظيمي في وزارة الصناعة والمعادن، إلا أن الجانب الألماني لم يجد إجابة وافية [٨٦].

وقام وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير[٨٧] (Frank-Walter Steinmeier) بزيارة مفاجئة إلى بغداد في كانون الأول ٢٠٠٩ بهدف تحقيق بداية سياسية جديدة في العلاقة بين البلدين، وهي أول زيارة لرئيس الدبلوماسية الألمانية الى بغداد منذ ٢٢ عاماً على آخر زيارة قام بها هانس ديتريش غينشر[٨٨] (Hans-Dietrich Genscher) في عام ١٩٨٧ إلى العاصمة العراقية. والتقى شتاينماير مع رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الجمهورية جلال طالباني. وقال طالباني: "أن الشركات الألمانية أمامها الأبواب مفتوحة في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي". بينما قال رئيس الوزراء نوري المالكي أن ألمانيا تحتاج لجهود كبيرة لتعزيز مكانتها مرة أخرى، إذ "كان الألمان في وقت سابق نشطون للغاية، ويتمتعون بسمعة جيدة في العراق" [٨٩].

وضم وفد شتاينماير تضم أعضاء من البرلمان الألماني وستة ممثلي قطاع الأعمال، بما في ذلك ممثلين من دايملر بنز وسيمنز. وافتتح بحضور شتاينماير والمالكي أول مكتب تمثيلي في بغداد، إذ تم إنشاء مكتب الاتصال الألماني الرسمي للعلاقات التجارية مع العراق، وإنشاء الجمعية الألمانية العراقية. ويعتقد الألمان أن العراق بعد سنوات من الدمار جراء الحرب والحرب الأهلية في جميع المناطق تقريبا بحاجة إلى استثمارات عالية بمختلف المجالات، وأهمها وسائل النقل والمواصلات والسكك الحديدية، والمستشفيات والجامعات، وكذلك في الزراعة ومحطة توليد الكهرباء. وأعلن مارتن داوم، نائب رئيس إنتاج الشاحنات في مرسيدس بنز إن بناء مصنع جنوب بغداد يحتاج إلى

وقت طويل نسبياً، لاسيما مع الوضع الأمني غير المستقر، وأضاف داوم الذي رافق شتاينماير في زيارته أن الشاحنات مطلوبة لاسيما المركبات لجمع النفايات، وصهاريج المياه وكذلك لتوزيع المواد الغذائية [٩٠].

كما نفذت الحكومة الألمانية منذ عام ٢٠٠٩ برنامج "آفاق العراق ٢٠١٥ – اليوم نزرع وغداً نحصد" الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق وألمانيا والتبادل الثقافي من خلال دعم الكفاءات العراقية الشابة. في هذا السياق تُتاح للمشاركين العراقيين إمكانية تعلم اللغة الألمانية والتعرف على ألمانيا والإطلاع على طبيعة العمل في إحدى الشركات الألمانية. تم تنفيذ المشروع من قبل وزارة الخارجية الألمانية ومعهد غوته والاتحاد الألماني لغرف التجارة والصناعة. المشروع خصص للأكاديميين العراقيين في تخصصات النفط والغاز والطاقة والبناء والهندسة المدنية وتقنيات معالجة مياه الشرب ومياه الصرف الصحي والتقنيات الطبية وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية والأمن والتمويل وشؤون المصارف [٩١] .

واستمرت وتيرة النمو في العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال عام ٢٠١٠ وبمعدل ٧٣٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩، أما قيمة الصادرات العراقية إلى ألمانيا فكانت ولاتزال في مستويات متدنية منذ عقود طويلة، إذ سجلت ما قيمته ٨٦ مليون يورو فقط في عام ٢٠٠٩، ما يعني وجود عجز في الميزان التجاري العراقي-الألماني بقيمة ٤٩٦ مليون يورو في عام واحد.

وفي تطور ملفت للنظر ويؤشر أيضاً على التحول الإيجابي في إستراتيجية السياسة الخارجية الألمانية إزاء العراق، خصصت وزارة الخارجية الألمانية جلسة خاصة حول فرص الأعمال في جنوب العراق في إطار مؤتمرها السنوي الذي يلتقي فيه سفراء ألمانيا في كل بلدان العالم مع ممثلي رجال الأعمال والذي انعقد في برلين في ٧ أيلول ٢٠١٠ وحضره أكثر من ألف من رجال الأعمال، وحظيت هذه الجلسة باهتمام كبير من قبل رجال الأعمال الألمان الذين تهافتوا عليها وبحضور السفير الألماني السابق في العراق وخلفه الجديد. وتم التأكيد على الأهمية الاقتصادية لجنوب العراق وبالتحديد محافظة البصرة، إذ تسهم بنسبة أكثر من ٦٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويخرج منها حوالي ٨٥ ٪ من صادرات النفط العراقية. وأشار ممثلو الخارجية الألمانية إلى وجود فرص كثيرة وواعدة للشركات الألمانية على خلفية حاجات العراق الكبيرة الى تأهيل وتطوير البنية التحتية والصناعة النفطية، فضلاً عن حاجة العراق الملحة للتدريب والتأهيل الفني والمهني للقوى العاملة العراقية، إذ تمتلك ألمانيا في هذا المجال خبرات طويلة مشهوداً لها عالمياً[٩٢].

وأشار بعض رجال الأعمال الألمان إلى المنافسة الشديدة التي يتعرضون لها في البصرة من قبل الشركات الصينية والتركية وطلبوا الدعم من الخارجية الألمانية عن طريق تفعيل أدوات سياسة التجارة الخارجية إزاء العراق، وفي مقدمتها العمل على حماية الاستثمارات الألمانية المباشرة في العراق من خلال إبرام اتفاقية ثنائية مع العراق، وهذا بالضبط ما تم إنجازه خلال زيارة وزير الخارجية لبغداد [٩٣]. وقد رافق الوزير وفد من أبرز رجال الأعمال الألمان من ضمنهم مدير قسم الغاز في شركة "آر. دابليو. إي" العملاقة للطاقة والتي تأمل في توقيع عقد مع الحكومة العراقية الجديدة لتجهيز الغاز عبر مشروع (ناباكو) الإستراتيجي لنقل الغاز من الشرق الاوسط إلى أوروبا. كما رافق الوزير أيضاً مدير شركة "فولكسفاغن" الألمانية لصناعة السيارات والتي تعد من أكبر الشركات العالمية في هذا الميدان [٩٤].

وكانت ثاني زيارة مهمة عندما وصل غيدو فيسترفيله[٩٥] (Guido Westerwelle) وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى بغداد في ٤ كانون الأول ٢٠١٠ على رأس وفد ألماني من كبار مسؤولي وزارة الخارجية الألمانية، ووفد برلماني من الأحزاب السياسية، وعدد من كبار رؤساء الشركات الألمانية ورجال الأعمال، وعدد من الاعلاميين الألمان، وجرت في مقر وزارة الخارجية العراقية المباحثات الرسمية بين الجانبين، إذ تم التأكيد على أهمية الزيارة وتوقيتها، لاسيما وأن العراق كان على أبواب تشكيل الحكومة الجديدة، وأكد وزير الخارجية العراقي بأنه "تم تأسيس العلاقات الدبلوماسية والسياسية على أسس متينة، وقد حان الوقت لتطوير وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين"، وجرى خلال الاجتماع بحث القطاعات والمشاريع التي يحتاج العراق فيها إلى المساهمة والمشاركة الألمانية في عدد من المشاريع الاستراتيجية، وجرى بحث واستعراض الأوضاع السياسية والإقليمية، فضلاً عن أوضاع المواطنين المسيحيين الأمنية والاقتصادية وحرص الحكومة العراقية على الايفاء بالتزاماتها إزاء مواطنيها [٩٦].

وتأتي هذه الزيارة على خلفية تحولات جذرية في توجهات السياسة الخارجية الألمانية نحو العراق، بعد تولي المستشارة الألمانية وزعيمة الحزب الديمقراطي المسيحي أنجيلا ميركل[٩٧](Angela Merkel) زمام الحكم للمرة الثانية في ٢٨ تشرين الاول ٢٠٠٩ ولكن هذه المرّة بالتحالف مع الحزب الديمقراطي الحر (الليبرالي) الذي يتزعمه فيسترفيله، كحليف بديل للحزب الاشتراكي الديمقراطي والذي كان يترأسه جيرهارد شرودر ابان عملية غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها (آذار– نيسان ٢٠٠٣) .

وتتجلى أهمية هذه الزيارة بأن العلاقات الألمانية العراقية لم تشهد تحولاً إيجابياً واضحاً خلال حقبة الحكم الأولى لميركل بسبب تحفظات حليفها المفروض قسراً عليها آنذاك الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وتجلت هذه التحفظات بشكل واضح على لسان الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والإنمائي الملقبة بـ (هايدي الحمراء) في إشارة إلى ماضيها السياسي اليساري حينما عبّرت عن رفضها مشاركة ألمانيا في برامج إعادة إعمار العراق بالقول "بأنها غير مستعدة لإصلاح ما خربه الأميركان" متجاهلة بذلك المصالح الاقتصادية الحيوية لألمانيا في العراق. ومما هو ذو دلالة الإشارة إلى أن حقيبة تلك الوزارة فضلاً عن حقيبة وزارة الخارجية كانت آنذاك من حصة الحزب الاشتراكي الديمقراطي وانتقلت في عام ٢٠١٠ إلى الحليف الجديد المفضل، أي حزب الديمقراطين الأحرار [٩٨] .

وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية لحماية الاستثمارات بين البلدين وقعها عن الجانب الألماني وزير الخارجية، وعن الجانب العراقي فوزي حريري وزير الصناعة ورئيس اللجنة الوزارية العراقية الألمانية المشتركة في مراسيم جرت في مقر رئاسة الوزراء بحضور وزير التجارة ورئيس هيئة الاستثمار الوطني وعدد من المستشارين .

وقد ضم الوفد الاقتصادي المرافق لوزير الخارجية الألماني في زيارته مدراء شركة "آر.دابليو.إي" الألمانية للطاقة الكهربائية وشركة "فولكسفاغن" الألمانية لصناعة السيارات، وناشد الوزير الالماني، الذي يتزعم الحزب الديمقراطي الحر، القطاع الاقتصادي الألماني للاستثمار في العراق، مؤكداً أن هناك فرصاً ضخمة أمام الشركات الألمانية في بلاد الرافدين[٩٩].

يمكن للعلاقات الاقتصادية التقليدية بين العراق وألمانيا أن تسهم بشكلٍ كبير في إعادة إعمار البنى التحتية والخدمات الاقتصادية الأساسية مما يسهم بالتالي بشكل مباشر وإيجابي على الأستقرار السياسي للبلد. وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الأخيرة بشكل مطرد، ففي عام ٢٠١٢ بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى العراق ١,٢٨ مليار يورو، بينما أستوردت ألمانيا من العراق بضائع بقيمة ٥١٥,٦ مليون يورو. ومن ذلك تتبين أهمية السوق العراقي الذي ينطوي على إمكانيات عظيمة للقطاع الاقتصادي الألماني، وتولي الحكومة الألمانية قضية إصلاح قطاع التدريب المهني في العراق أهمية خاصة، وتستند الحكومة الألمانية في هذا الدعم على جملة واسعة من الأجراءات، كما تدعم وزارة الخارجية الألمانية مكتبين اقتصاديين ألمانيين في كل من بغداد وأربيل [١٠٠] .

زار وزير المواصلات الألماني بيتر رامزاور[١٠١] (Peter Ramsauer) العراق للمدة ما بين ٤-٥ شباط ٢٠١٣ يرافقه كل من البرلمانية الألمانية داغمار فورل (Dagmar Forel)، ووفد إقتصادي مكون من خمسين

شخصاً. وقد إفتتح الوزير رامزاور في بغداد مع نائب رئيس الوزراء العراقي روز نوري شاويس، "مؤتمر الإستثمار والإقتصاد العراقي-الألماني" الذي نظمته هيئة الإستثمار العراقية بالتعاون مع إتحادات إقتصادية كبيرة في ألمانيا. ومن بين الشخصيات التي إلتقى بها الوزير رامزاور وزير النقل العراقي هادي العامري، ووزير الأشغال والبلديات عادل مهودر. وكان من محاور المحادثات آفاق تطوير العلاقات الإقتصادية الثنائية في مجالي المواصلات والبُنى التحتية، بعد ذلك واصل الوزير رامزاور رحلته إلى أربيل [١٠٢] .

وزار كريستيان بيرغر[١٠٣] (Christian Berger) المبعوث الخاص لتشجيع التجارة الخارجية مع وفد من كبار رجال الأعمال الألمان بغداد للمدة ١٩-٢٠ آيار ٢٠١٥ وأجرى محادثات مع عدد كبير من الوزراء والمسؤولين في الحكومة العراقية، بينهم نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، ووزير المالية هوشيار زيباري ووزير النفط عادل عبد المهدي ووزير النقل باقر الزبيدي. وقد أكد بيرغر في المحادثات أن الاقتصاد الألماني يرغب في توسيع التبادل الاقتصادي مع العراق على الرغم من الصعوبات الحالية. واكتسبت الشركات الالمانية، بالمنتجات الموثوق بها، سمعة جيدة في العراق وبعض العلاقات التجارية مستمرة منذ عقود من الزمن. ولكن العقبات البيروقراطية ومضي فترات طويلة قبل اتخاذ القرارات تؤدي في بعض الأحيان إلى تعقيد عمل الشركات الألمانية. وفي نيسان ٢٠١٥ شارك نحو أربعين من رجال الأعمال العراقيين إلى معرض هانوفر في ألمانيا لتكوين علاقات تجارية مع شركات ألمانية، وتعمل المكاتب الاقتصادية الألمانية في بغداد وأربيل كنقطة الاتصال الأولى للشركات الألمانية والعراقية[١٠٤].

حضر السفير حسين محمود الخطيب في ١٥ حزيران ٢٠١٥ اجتماع منتدى خبراء العراق، المكون من ممثلي كبريات الشركات الألمانية العاملة في العراق، بدعوة من رئيس المنتدى بيتر ماير، وحضر الاجتماع سفير ألمانيا في بغداد بروزة وممثلا من وزارة الاقتصاد الألمانية والمدير التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية وفراس حامد المظفر الملحق التجاري في السفارة، وممثلي الشركات الأعضاء في المنتدى. والقى السفير كلمة في الاجتماع تحدث فيها عن تطور الأوضاع في العراق من الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، مشدداً على الانتصارات التي تحققها القوات الأمنية، وأكد بأن العراق يقاتل دفاعاً عن العالم أجمع مما يضع مسؤولية أخلاقية على دول العالم لدعم العراق في حربه على تنظيم (داعش) الإرهابي، ودعى السفير رئاسة المنتدى ورئاسة غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية الى زيارة العراق والاطلاع على الأوضاع عن قرب ولقاء المسئولين المعنيين. التقى بعد ذلك السفير

بعدد من ممثلي الشركات الألمانية بشكل منفرد، وناقش معهم سبل معالجة الأمور والمعوقات التي طرحت، كما قدم الملحق التجاري العراقي معلومات عن متطلبات التصديقات لمختلف الوثائق والملفات التجارية وأجاب عن استفسارات ممثلي الشركات الحضور، من جهته عبّر بيتر ماير رئيس المنتدى عن أمله بتطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق وألمانيا [١٠٥].

شاركت ألمانيا في عام ٢٠١٥ أيضا بمكتب استعلامات مدعوم من الوزارة الاتحادية للاقتصاد الألماني، داخل الجناح الألماني في معرض بغداد الدولي، ومثل ألمانيا أكثر من ١٠ شركات من قطاعات الأعمال المختلفة . وقد زار القائم بالأعمال في السفارة ميلان سيماندل (Milan Simandle) المعرض في "اليوم الألماني" وافتتح الجناح الألماني في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، وبعد الاحتفال الرسمي الذي تم خلاله رفع العلم الألماني، زار سيماندل، يرافقه المدير العام لشركة المعارض والخدمات التجارية جاسم محمد العامري مكتب الاستعلامات الألماني وأقسام الشركات الألمانية. في كلمته شكر سيماندل الشركات الألمانية لانخراطهم في العمل في العراق، وشدد على اهتمام الجانبين الألماني والعراقي بتكثيف العلاقات الاقتصادية الثنائية، وتمنى النجاح والأعمال الجيدة للمشاركين في المعرض [١٠٦].

زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي برلين في ١١ شباط ٢٠١٦، وفي اجتماع عقد في مقر المستشارية في اليوم نفسه قدمت المستشارة أنجيلا ميركل قرضاً بقيمة أكثر من ٥٠٠ مليون يورو بشروط ميسرة الى العراق . كما أشارت المستشارة أن الحكومة الاتحادية تدعم جهود العراق لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وستعمل المانيا كل ما هو ممكن من أجل تحقيق الاستقرار في العراق [١٠٧].

وشارك السفير حسين محمود الخطيب في ٢٤ مايس ٢٠١٦ في الفعالية التي نظمتها منظمة الشرقين الأوسط والأدنى الاقتصادية (NUMOVE) في مقرها في برلين بحضور وفد من محافظتي الأنبار وديالى ترأسه رئيس هيئة الاستثمار في الأنبار، وضم عدد من رجال الأعمال العراقيين من المحافظتين، وحضره مجموعة من رجال الأعمال وممثلي الشركات الألمانية من مختلف القطاعات. وتحدث السفير في كلمته عن الفرص الاستثمارية الكثيرة المتوفرة في العراق عموماً، وفي محافظة الأنبار على وجه الخصوص، وأكد على أن العراق رغم ما يواجهه من تحديات أمنية واقتصادية، إلا أنه لايزال يتمتع بقوة اقتصادية مهمة وامتلاكه للثروات الطبيعية والبشرية هي أهم مصادر تلك القوة، فضلاً عن التشريعات والقوانين التي أنجزت خلال السنين الأخيرة والتي تهدف الى تشجيع

القطاع الخاص العراقي والأجنبي على المساهمة بدور أكبر في التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد حر متعدد الموارد يتخلى عن الاعتماد على النفط كمورد أساسي، وأشار السفير إلى أن اتفاق التعاون المشترك مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التشجيع والضمان المشترك التي وقعها العراق مع ألمانيا تمثلان ضمانة جيدة للمستثمرين الأجانب، كما وأن الوضع الأمني في معظم محافظات العراق مستقر لدرجة تساعد على عمل الشركات والمستثمرين الأجانب، والدليل هو وجود الآلاف منهم والمئات من الشركات العاملة في مناطق الوسط والجنوب وكردستان العراق، وشكر السفير المديرة التنفيذية لمنظمة نوموف هلينا رانغ على تنظيمها لورشة العمل المذكورة. وقدم رئيس هيئة الاستثمار في الأنبار عرضا للفرص الاستثمارية المتوفرة في محافظة الأنبار والموارد الطبيعية التي تحظى بها، وأعقب ذلك ندوة تم فيها تداول المحفزات والمعوقات التي يواجهها المستثمرين وأصحاب الشركات الألمانية العاملة في العراق [١٠٨].

ثالثاً: أسباب عدم تطور العلاقات الاقتصادية وآفاقها المستقبلية

توصل الباحث إلى أن عدم تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق وألمانيا في الوقت الحاضر يعود إلى عدة أسباب، أهمها :

١-موقف ألمانيا المعارض للحرب في العام ٢٠٠٣ أبعدها عن الساحة العراقية بشكل شبه كامل، إذ اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بعدم منح أية عقود لإعادة إعمار العراق لكل من ألمانيا وفرنسا، بسبب موقفهما من الحرب، وهذا القرار أثّر كثيراً على موقف ألمانيا الاقتصادي والسياسي في العراق .

٢-عدم كفاية القوانين والتشريعات العراقية التي تساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق، وعلى الرغم من تأسيس هيئة الاستثمار، وتشريع قانون للإستثمار، إلا إن كل ذلك لم يساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبي عموماً، والألماني خصوصاً، بسبب عدم كفايتها، والحاجة إلى إدخال تعديلات كثيرة عليها .

٣-الفساد المستشري في جميع الوزارات والمؤسسات العراقية أبعد الشركات الألمانية عن المشاريع العراقية، كونها تتمتع بأعلى درجات الشفافية والنزاهة، والقوانين الألمانية تمنع أية عمولات مقابل منح المشاريع.

٤-على الرغم من العروض العديدة التي قدمتها ألمانيا وشركاتها باستعدادها لتنفيذ شراكات مع القطاعين العام والخاص في العراق، وتنفيذ المشاريع الكبرى، إلا أن العراق لم يستفد من تلك العروض، واتجهت الوزارات

والمؤسسات العراقية بدلاً من التعاقد مع الشركات الكبرى الألمانية والفرنسية وغيرها، إلى شركات ومقاولين من دول مثل الصين وإيران وتركيا وبنغلادش وباكستان وغيرها، وهذا مرتبط بالسبب السابق المتعلق بالفساد المالي والإداري، كون شركات هذه الدول تتواطئ في منح عمولات عالية، مقابل تنفيذ مشاريع فاشلة أو وهمية.

ولتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين في المستقبل، نعتقد أنه لابد من خطوات مهمة من الممكن أن تحقق ذلك الهدف، ومنها :

١- إصدار قانون جديد للاستثمار في العراق، أو تعديل القانون النافذ، بما يحقق ضمانات حقيقية للشركات الأجنبية لكي تثق بالسوق العراقية، وأن التشريعات العراقية تكفل لها أعلى الضمانات المطلوبة .

٢- لابد من محاربة حقيقة للفساد المالي والإداري في كافة مؤسسات الدولة العراقية، لأن تلك الآفة هي التي أبعدت الشركات الألمانية عن العراق .

٣- التواصل المباشر مع الشركات الألمانية الكبرى، ولاسيما في مجالات الطاقة الكهربائية، والتكنولوجية الكبرى، ووسائل النقل والمواصلات المتقدمة في ألمانيا، ولاسيما القطارات، والتي تشهد تخلفاً مريعاً في العراق .

٤- التحرك الجاد في الساحة السياسية الألمانية، من خلال جهاز دبلوماسي ناجح، واختيار شخصيات دبلوماسية ديناميكية وفعالة في السفارة العراقية في برلين والقنصليات الأخرى، إذ توصل الباحث إلى أنها دون المستوى المطلوب من خلال زيارتها والاطلاع على نشاطها .

٥- الإفادة من العديد من بروتوكولات التعاون بين العراق وألمانيا لتدريب الكفاءات والملاكات الفنية والتقنية والأكاديمية العراقية في الجامعات والمؤسسات والشركات الألمانية، ووجد الباحث استعداداً منقطع النظير من المؤسسات الألمانية، إلا القصور كان في الجانب العراقي الذي لم يحقق الفائدة المرجوة من تلك البروتوكولات .

خاتمة واستنتاجات:

توصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها :

١- إن العلاقات العراقية الألمانية في خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ضعيفة، ولم يكن العراق جاداً بتحسين علاقاته مع ألمانيا، مسنوداً بالموقف الأمريكي الصارم إزاء ألمانيا، بسبب موقفها الرافض للحملة الأمريكية البريطانية ضد العراق في عام ٢٠٠٣ .

٢- بعد العديد من المواقف الإيجابية لألمانيا، ولاسيما إطفاء ٨٠٪ من الديون العراقية، وتقديم مساعدات عاجلة للعراق، تحسنت العلاقات تدريجياً بين البلدين، وأعيد فتح السفارات في برلين وبغداد .

٣- لابد للعراق على المستويين الرسمي والشعبي الإسراع في الإفادة من الرغبة الألمانية بتقديم المساعدة للعراق، لاسيما من خلال مؤسسات معروفة مثل الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) والبنك الألماني للتنمية (KFW) ، وغيرهما من الادارات الاقتصادية الرسمية التي ترغب بتعاون فعال ومثمر ومستقبلي فيه فوائد واضحة للطرفين العراقي والالماني، ويحقق مصالح ورغبات شعبيهما .

٤- يمكن للعلاقات الاقتصادية التقليدية بين ألمانيا والعراق أن تسهم إلى حد كبير في إعادة بناء البنية التحتية المحطمة للاقتصاد العراقي، ولكن بشرط توفر الرغبة الحقيقية من الجانب العراقي، لاسيما وأن الجانب الألماني أبدى ولمرات كثيرة استعداده الكامل لوضع كامل خبراته هذه في خدمة العراق، إلا أن الفائدة العراقية لا زالت ضعيفة من الخبرات الألمانية .

٦- على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها ألمانيا، والرغبة العراقية المعلنة بتطوير العلاقات بينهما، إلا إنها لازالت دون مستوى الطموح، وذلك لعدة أسباب، نذكر منها :

(أ) الوضع الأمني غير المستقر في العراق، والذي يحول دون مشاركة فاعلة للألمان .

(ب) الفساد المستشري في أغلب مؤسسات الدولة العراقية يشكل أكبر عائق أمام الشركات الكبرى الألمانية، التي عانت من هذا الموضوع، حيث يتم مطالبتها بدفع عمولات لقاء التعاقد معها، مما دفع الكثير منها للعزوف عن الساحة العراقية .

(ج) شكوى الجانب الألماني أن العراق غير جاد بالإفادة من الخبرات التكنولوجية الهائلة لألمانيا، وتوجهه نحو دول ثانوية، مثل ماليزيا واندونيسيا وتركيا وغيرها .

(د) قوانين الاستثمار في العراق لازالت دون مستوى الطموح، وتشكل عائقاً أمام الحضور الألماني الكثيف في الجانب الاستثماري .

٧- إن الشركات الألمانية تتمتع بسمعة ممتازة على الصعيد العالمي، وهي تمثل تجسيداً لشعار "صنع في ألمانيا" الذي يعدّ ضمانة النوعية الجيدة في مختلف أنحاء العالم، فضلاً عن أسماء الشركات التي تعني في ذات الوقت الإبداع والنوعية المتميزة والسبق التقني. إلا أن رابع أكبر اقتصاد قومي في العالم لا يقتصر على أسماء الشركات العالمية المعروفة، وإنما يقوم أيضاً على الكثير من الشركات الرائدة ذات الحجم المتوسط، والتي تعدّ قلب الاقتصاد الألماني النابض الذي يقوده القطاع الصناعي. كلها تعمل على أسس اقتصادية ناجحة وضمن بيئة مميزة، من الممكن أن توفر للعراق بديلاً مميزاً يستند إليه في عملية إعادة إعمار العراق .

قائمة الهوامش :

(١) بورسي يوليف ، سكة حديد بغداد – برلين صراع النفوذ في الشرق الأوسط ، ترجمة سعد نفطجي ، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد ١١ ، تشرين الثاني ١٩٩٢ ، ص ٧١ .

(٢) ستار جبار الجابري ، العلاقات الألمانية الخليجية في عقد التسعينيات ، مجلة دراسات دولية ، العدد ١٩ ، كانون الثاني ٢٠٠٣ ، ص ١٢٦ .

(٣) خلود محمد خميس ، العلاقات العراقية الألمانية وآفاق تطورها ، مجلة دراسات دولية (بغداد) ، العددان ٣١-٣٢ ، أيلول- كانون الأول ٢٠٠٦ ، ص ٢٠١ .

(٤) جمهورية فايمار: هي الجمهورية التي نشأت في ألمانيا في المدة ١٩١٩ – ١٩٣٣ نتيجة الحرب العالمية الأولى وخسارة ألمانيا الحرب. سميت الجمهورية الناشئة باسم مدينة فايمار الواقعة بوسط ألمانيا والتي اجتمع بها ممثلوا الشعب الألمانى في العام 1919 لصياغة الدستور الجديد للجمهورية والذي إتبعته الجمهورية حتى العام 1933 حين تمكن الزعيم النازي أدولف هتلر من إحكام سيطرته على مقاليد الحكم في برلين بعد توليه منصبي المستشارية ورئاسة الجمهورية، وعدّ المؤرخون هذا الحدث نهاية جمهورية فايمار.

ينظر: أثمار كاظم الربيعي، التطورات السياسية الداخلية في جمهورية فايمار الألمانية ١٩١٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة بغداد، ٢٠٠٢ .

(٥) لوكاز هيرزويز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٩ .

(6) Bernd Lemke, Der Irak und Arabien aus der sicht deutscher kriegsteilnehmer und orientreisender 1918 bis 1945: Aufstandsfantasien, Kriegserfahrungen, Zukunftshoffnungen, Enttauschungen, Distanz , Frankfurt-New York, 2012, p. 99.

(7)Wolfgang G. Schwanitz, Germany and the Middle East 1871-1945 , Princeton - Great Britain, 2004, p. 10 .

(8) Bernd Lemke, op.cit, p. 103 .

(٩) لوكاز هيرزويز ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(١٠) فريتز غروبا : دبلوماسي ألماني ولد عام ١٨٨٦، عمل دبلوماسياً في كل من السعودية والعراق مابين الحربين وخلال الحرب العالمية الثانية، قاد بعثة دبلوماسية نشيطة في العراق، وكان له دور بارز في الأحداث السياسية الداخلية في العراق .

لمزيد من التفاصيل ينظر : احسان عبد الهادي النائب، فريتز غروبا ودوره السياسي في العراق ١٩٣٢-١٩٤١، بغداد، ٢٠٠٨ .

(11) Wolfgang G. Schwanitz, op.cit, p. 155 .

(١٢) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٠ .

(13) Helmut Mejcher, Die Politik und das Ol im Nahen Osten 1,Kleet-Cotta, Stuttgart, 1980, p. 102.

(١٤) أدولف هتلر: ولد في ٢٠ نيسان ١٨٨٩ في النمسا، زعيم الحزب الاشتراكي الوطني النازي، ودكتاتور ألمانيا ١٩٣٣-١٩٤٥، انتحر وهو يواجه الهزيمة المدقة في نهاية الحرب العالمية الثانية .

Encyclopedia Britannica, William Benton publisher, U.S,A, 1970 , vol. 5, p. 950.

(١٥) ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٢١-١٩٥٦ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٨ .

(16) Mansfield, peter. The Middle East. Apolitical and Economic Survey, Forth edition, Oxford University press,London, 1973, p.318;

عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي، ج٣، ط ٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٠٨.

(١٧) محمد مظفر الادهمي، الابعاد القومية لثورة مايس ١٩٤١ في العراق ، دار الجاحظ للنشر ، بغداد، ١٩٨٠، ص١٠ ؛ ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية، ص ٨٨ .

(١٨) الزمان (بغداد)، العدد ٥٩٩، ٨ ايلول ١٩٣٩.

(١٩) علي محافظة، المصدر السابق، ص ٣٥٠ .

(20) Helga Haftendorn, Deutsche Aubenpolitik zwischen selbeschrankung und selbstbehauptung 1945-2000, Dt. Verl. Anst, Stuttgart-Munchen, 2001, p. 9 .

(٢١) كونراد اديناور: (٥ كانون الثاني ١٨٧٦ – ١٩ نيسان ١٩٦٧)، سياسي ألماني، خدم كأول مستشار لألمانيا الغربية ما بعد الحرب من ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٣ . قاد بلاده من أنقاض الحرب العالمية الثانية إلى دولة منتجة ومزدهرة مقيما علاقات وثيقة مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، حققت ألمانيا الغربية خلال السنوات التي قضاها في السلطة الديمقراطية والاستقرار والاحترام الدولي والازدهار الاقتصادي .

http://www.deutscheundpolen.de/frames/bild_lang_jsp/key=1958_ubb_adenauer_koeln_dup188.htm

(22) Katija Engler, Die Deutsche Forge im Nahen Osten: Politische Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zum Irak und zu Jordanien 1951-1965, Munster Lit., Berlin, 2007, p. 27.

(23) Wolfram F. Hanrieder, West German Forgin Policy 1949-1963: International Pressure and Domestic Response, Stanford University Press, Stanford, 1967, p. 51 .

(24) Bundesregierung (5/29/1953): Entwurf eines Gesetzes uber das Handelsabkommen vom 7, Oktober 1951 zwischen der Bundesrepublik Deutschland und dem Konigreich Irak, Bundestag, 4390 .

(25) Anna E. Richter, German-Iraqi business relations, Fridrich-Alexander - Universitat Erlangen-Nurnberg, 2016, p. 48 .

(26) Katija Engler, op.cit, p. 62 .

(27) Sven O. Berggotz, Nahostpolitik in Ara Adenauer: Moglichkeiten und Grezen 1949-1963, Drote, Dusseldorf, 1998, p. 231 .

(28) Brigitte Kiechle, Deutsche Wirtschaftspolitik im Irak- Ein stuck vom, Sozialstische Zeitung November 01, 2006, p. 12 .

(29) Erich Schmidt-Eenboom, Der Schattenkrieger Klaus Kinkel und der BND, Dusseldorf, 1995, p. 75-76 .

(30) Brigitte Kiechle, op.cit, p. 13 .

(31) Cynthia Siemsen, Oil,War and semiperipheral mobility: the case of Iraq, Studies in comparative International Development 30, no. 4, 1995, p.35 .

(32) Statistisches Bundesmat, Rangfolge Der Handelspartner im Aubenhandel, Jahr 1982, 2011, p. 22 .

(33) Anna E. Richter, op.cit, p. 58 .

(٣٤) أنشأ المصنع في سامراء، وكان المعلن أنه مصنع للمبيدات الحشرية، ولكن في واقع الأمر كان مصنع كيميائي انتج الغازات السامة.

(35) Neue Zürcher Zeitung, Ressort Ausland- Saddam Hussein - jahrelang auch vom Westen aufgerüstet , Artikel der NZZ vom 7. März 2003, Nr.55, Seite 5 .
(36) Erich Schmidt-Eenboom, op.cit, p. 67-68 .
(37) Anna E. Richter, op.cit, p. 59 .
(38) Ibid, p. 59 .
(39) Helmut Lorscheid, Waffenhandler am Kabinettstisch, Lamuv, Gottingen, 1989, p. 30-40 .
(40) Erich Schmidt-Eenboom, op.cit, p. 84-85 .
(41) Helmut Lorscheid, op.cit, p. 22 .
(42) Ibid, p. 39 .
(43) Ibid, p. 85-86 .
(44) Ibid, p. 86 .
(45) Seymour Hersh, U.S. Aides Say Iraqis made use of a nerve gas, New York Times, March 29, 1984 .

(٤٦) فالتر أولبريشت: سياسي ألماني شيوعي (٣٠ حزيران ١٨٩٣–١ آب ١٩٧٣)، يعد أحد أبرز قادة ألمانيا الديمقراطية في المدة ما بين ١٩٥٠ و١٩٧١، وهو أول أمين عام لحزب الوحدة الاشتراكي الذي كان يحكم جمهورية ألمانيا الديمقراطية من ١٩٤٩ حتى ١٩٩٠ والحزب شيوعي يتبنى الماركسية اللينينية.

https://commons.wikimedia.org/wiki/Category:Walter_Ulbricht

(47) Anna E. Richter, op.cit, p. 66 .
(48) Ibid, p. 66 .
(49) Ibid, p. 66 .

(٥٠) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية – الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص١٨٣–١٨٥ .

(٥١) ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوروبي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨، ص ٣٥ .

(٥٢) اليزابث ستيفنز، العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، أوراق بحثية ، مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٦ –٧٨

(٥٣) أثمار كاظم الربيعي، دوافع الاهتمام الألماني في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٥، أيلول ٢٠٠٤ ، ص ١٣٥ .

(٥٤) صحيفة الثورة (بغداد) ، العدد ٨٧٤٢ ، ٥ حزيران ١٩٩٥ .

(٥٥) مفيد الزيدي، العلاقات الاقتصادية بين العرب وألمانيا وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد ١١، كانون الثاني ٢٠٠١ ، ص ١٢٧ .

(٥٦) كلود روبرت أيلز: القائم بالأعمال الألماني في بغداد، استلم مهامه في عام ٢٠٠٠ .

(٥٧) جريدة الاتحاد (بغداد) ، ٣٠ أيار ٢٠٠٠ .

(٥٨) صحيفة الجمهورية (بغداد) ، العدد ١٠٩٥٤ ، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٢ .

(٥٩) بعد صعود اليمين الألماني إلى الحكم واستلام انجيلا ميركل سدة المستشارية في ألمانيا، انتقلت ألمانيا بموقفها من الإستراتيجية الأمريكية في العراق، من المعارضة للتوجهات الأمريكية في العراق إلى المساند تارة، أو المتحفظ تارة أخرى، ودعت في كثير من الأحيان إلى تحكيم الشرعية الدولية في الموضوع العراقي والتسليم التدريجي للسلطة إلى العراقيين، في سبيل تأمين انسحاب

سلس للقوات الأمريكية من العراق.

ينظر : ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوروبي ، ص ٣٥ .

(٦٠) صحيفة الحياة (لندن)، العدد ١٥٠٦٢، ٢٣ حزيران ٢٠٠٤.

(٦١) خلود محمد خميس، المصدر السابق، ص ٢١٧ .

(٦٢) نادي باريس (Club de Paris): هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين مموّلين من ١٩ دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، وانضمت لهم في ٢٤ حزيران ٢٠١٤ إسرائيل لتصبح المجموعة مكونة من ٢٠ دولة، وهى مجموعة تقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول المديونه بدلا من اعلان افلاسها، أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، والغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها. والدول المديونة غالبا ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادي عن طريق صندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت.

ينظر: الموقع الرسمي لنادي باريس

http://www.clubdeparis.org/

(٦٣) مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٦ ، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا .

(٦٤) صحيفة الزمان، العدد١٤٢٤، ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٤ .

(٦٥) مؤتمر مدريد : وهو المؤتمر الذي عقدته الدول المانحة في تشرين الثاني ٢٠٠٣ في مدريد لمساعدة العراق، وكان من أهم منجزاته تخفيض ديون العراق، وشطب بعضها .

(٦٦) ينظر : موقع وزارة الخارجية الألمانية على الرابط :

http://www.auswaertigesamt.de/sid_79EA49741440601D74F7C66C7797CA55/DE/Aussenpolitik/Laender/Laenderinfos/Irak/Bilateral_node.html#top

(٦٧) جيرهارد شرويدر: مستشار ألمانيا للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٥) ولد في ٧ نيسان ١٩٤٤ في بلدة مسنبرغ-فورن(Mossenberg-Wöhren) بالقرب من مدينة ليبه (Lippe) في ولاية شمال الراين- ويستفاليا. فاز حزبه الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني في انتخابات ألمانيا النيابية عام ١٩٩٨، بعد ستة عشر عاماً من حكم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي بزعامة هلموت كول . فاز بحقبة ثانية في انتخابات عام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٥ خسر الانتخابات أمام المستشارة انجيلا ميركل بفارق ضئيل، قرر بعدها اعتزال العمل السياسي، وعاد لمزاولة عمله في المحاماة، وألف كتاباً عن تجربته السياسية تحت عنوان (قرارات حياتي في السياسة) .

ينظر: الموقع الشخصي للمستشار جيرهارد شرويدر

http://gerhard-schroeder.de/

(٦٨) جورج بوش الابن: (ولد في ٦ يوليو ١٩٤٦) هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩. ينتسب جورج بوش لعائلة سياسية بارزة، هو الابن البكر للرئيس جورج بوش، الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة، ما جعله ثاني رئيس يتولى المنصب بعد والده، في أعقاب رئاسةجون كوينسي آدمز . قام في عهده بعدة جرائم بحق الانسانية، ومنها أثناء حرب احتلال أفغانستان (٢٠٠١)، والعراق (٢٠٠٣) .

ينظر: الموقع الرئاسي لجورج دبليو بوش على الرابط

http://www.georgewbushlibrary.com/

(٦٩) صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ٩٢٢١ ، ٢٦ آذار ٢٠٠٤ .

(٧٠) غونتر بلوغر : دبلوماسي ألماني ولد في ٢٥ آذار ١٩٤١ في فيسمار، شغل في المدة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ منصب وزير الدولة في وزارة الخارجية ، وقبلها كان المدير السياسي في وزارة الخارجية، ثم أصبح الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة في نيويورك من تشرين الثاني ٢٠٠٢ لغاية تموز ٢٠٠٦ ، وأدار مجلس الأمن في شباط ٢٠٠٣ ، عندما ترأست ألمانيا المجلس. وبعدها تسنم منصب نائب وزير الخارجية يوشكا فيشر من تشرين الأول ٢٠٠٨ إلى تشرين الأول ٢٠١٤ ، وبعدها أصبحكان رئيسًا للجامعة الأوروبية (Viadrina) في فرانكفورت .

https://www.come-on.de/volmetal/meinerzhagen/rechte-hand-ministers-pendelt-zepp-1424341.html

(٧١) مشروع مراقبة إيرادات العراق – ملف الاحتفاظ بالأسرار – أمريكا والماليات العامة للعراق ، مجلة المستقبل العربي (بيروت) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٩٨ ، كانون الأول ٢٠٠٣ ، ص ١٢٠ .

(٧٢) يذكر أن أعمال الملتقى الذي يمثل امتداداً لملتقيات سابقة انعقدت في برلين وميونخ عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ قد حققت نتائجاً ايجابية تمثلت باهتمام الألمان المكثف لضرورة التواصل الاقتصادي والصناعي مع العراق .

(٧٣) مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٦ ، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا .

(٧٤) المقابلة نفسها .

(٧٥) المقابلة نفسها .

(٧٦) علاء مجيد الهاشمي: سياسي عراقي، ولد في واسط ١٩٥٣، سفير العراق في ألمانيا ٢٠٠٤–٢٠١٠، وفي اليابان ٢٠١٣–٢٠١٥، وفي اسبانيا ٢٠١٦–٢٠١٧، ومنذ ٢٠١٧ سفير العراق في الكويت .

مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٦ .

(٧٧) المقابلة نفسها .

(٧٨) ينظر الرابط :

http://www.dw.com/ar/

(٧٩) ينظر الرابط نفسه .

(٨٠) ينظر الرابط نفسه .

(٨١) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :

http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html

(٨٢) بارق شبر ، المصدر السابق .

(٨٣) المصدر نفسه .

(٨٤) ذكر السفير العراقي في برلين حينها أن الألمان كانوا يشكون من عدة مشاكل مع الجانب العراقي، أهمها ثلاث: المشاكل الإدارية

في ما يتعلق بالاستثمار والتعقيدات التي يواجهها المستثمر الألماني، وتوجه الوزارات العراقية في تعاقداتها نحو الدول والشركات الثانوية ولاسيما من جنوب شرق آسيا، والفساد الإداري المستشري في أغلب المؤسسات الحكومية العراقية التي كانت تطالب الشركات الألمانية بعمولات عالية لقاء التعاقد معها .

مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٦ ، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا .

(٨٥) جميل محسن ، العلاقات العراقية الالمانية.. حاجة ملحة للتواصل الرسمي والشعبي ، منشور بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٠٩ على الرابط :

http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=186173

(٨٦) المصدر نفسه .

(٨٧) فرانك فالتر شتاينماير: سياسي ألماني ولد في ٥ كانون الثاني ١٩٥٦ ، يشغل منصب الرئيس الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية اعتباراً من ١٩ آذار ٢٠١٧، وقبل ذلك خدم في منصب وزير الخارجية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩، ومرة أخرى من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧، ونائب المستشار من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩ .

ينظر : موقع فرانك فالتر شتاينماير على الرابط

http://www.bundespraesident.de/DE/Home/home_node.html

(٨٨) هانس ديتريش غينشر : رجل دولة ألماني ولد في ٢١ آذار ١٩٢٧، عضو الحزب الليبرالي الديمقراطي الحر (FDP)، شغل منصب وزير الداخلية في ألمانيا الغربية للمدة 1974-1969، ومنصب وزير الشؤون الخارجية، ونائب مستشار ألمانيا الغربية ثت ألمانيا الموحدة 1992-1974 ، باستثناء مدة انقطاع لمدة أسبوعين في عام ١٩٨٢، مما يجعل منه صاحب أطول مدة خدمة في كلا المنصبين. وفي عام ١٩٩١ كان رئيساً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، توفي في ٣١ آذار ٢٠١٦ .

(89) MARTIN GEHLEN, Berlin sieht im Irak wieder einen Partner, der tagesspiegel, 18 Desember 2009 .

(90) Ibid .

(٩١) ينظر : معهد غوته على الرابط :

http://www.goethe.de/ins/iq/lp/ar6048041.htm

(٩٢) بارق شبر، المصدر السابق .

(٩٣) تمت الإشارة سابقاً إلى هذه الاتفاقية وإلى زيارة وزير الخارجية الألماني إلى بغداد .

(٩٤) بارق شبر، المصدر السابق .

(٩٥) غيدو فيسترفيله : سياسي ألماني ولد في ٢٧ كانون الأول ١٩٦١ ، شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة الثانية للمستشارة الألمانية انجيلا ميركل ونائباً لمستشار ألمانيا للمدة ٢٠٠٩-٢٠١١ ، كان أول شخص يشغل هذه المناصب يعلن كونه مثلي الجنس. وكان أيضا رئيس الحزب الديمقراطي الحر في المدة من أيار 2001 وحتى تنحيه في عام ٢٠١١ . ومهنته الأصلية محام ، وكان عضوا في البرلمان الألماني للمدة ١٩٩٦-٢٠١٣ .

ينظر: الموقع الرسمي لغيدو فيسترفيله على الرابط

http://www.guido-westerwelle.de/

(٩٦) بارق شبر، أهمية العراق في إستراتيجية السياسة الخارجية الألمانية ، منشور بتاريخ ١١ تموز ٢٠١١ على الرابط :

http://iraqieconomists.net/ar/2011/07/11/

(٩٧) انجيلا ميركل : سياسية ألمانية ولدت ١٧ تموز ١٩٥٤، تشغل حاليا منصب المستشارة الألمانية، وهي أيضا زعيمة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) ، كانت عالمة أبحاث سابقة تحمل شهادة دكتوراه في الكيمياء الفيزيائية، ثم دخلت السياسة في أعقاب ثورات ١٩٨٩، وخدمت لفترة وجيزة نائبة للمتحدث باسم أول حكومة منتخبة ديمقراطيا في ألمانيا الشرقية برئاسة لوثر دي مايتسيره في عام ١٩٩٠. وبعد إعادة توحيد ألمانيا في عام ١٩٩٠، تم انتخاب ميركل في البوندستاغ عن ولاية مكلنبورغ فوربومرن، وإعيد انتخابها منذ ذلك الحين. وعينت بمنصب وزير المرأة والشباب في الحكومة الاتحادية تحت قيادة المستشار عيلموت كول في عام ١٩٩١، وبعدها أصبحت وزير البيئة في عام ١٩٩٤. ثم بعد خسارة حزبها الانتخابات الاتحادية في عام ١٩٩٨، انتخبت لمنصب الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي قبل أن تصبح أول زعيمة للحزب بعد عامين. وفي عام ٢٠٠٥، عينت بعد الانتخابات الاتحادية في منصب مستشارة لألمانيا على رأس الائتلاف الكبير المكون من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، الحزب الشقيق البافاري الاتحاد المسيحي الاجتماعي (CSU) والحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD) ، وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب. وفي الانتخابات الاتحادية عام ٢٠٠٩، حصل حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي على أكبر حصة من الأصوات، ولكانت قادرة على تشكيل حكومة ائتلافية بدعم من الحزب الديمقراطي الحر (FPD) في الانتخابات الاتحادية عام ٢٠١٣، فاز حزب ميركل بشكل ساحق بنسبة ٤١,٥٪ من الاصوات وشكل الإئتلاف الحكومي الثاني الكبير مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بعد أن فقد الحزب الديمقراطي الحر كل تمثيله في البوندستاغ . وفي انتخابات عام ٢٠١٨ حققت الفوز وتم انتخابها المستشارة للمرة الرابعة على التوالي .

ينظر الموقع الرسمي للمستشارة الألمانية على الرابط :

http://www.bundeskanzlerin.de/Webs/BK/EN/

(٩٨) المصدر نفسه .

(٩٩) ينظر موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :

http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige575_ar.php

(١٠٠) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :

http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html

(١٠١) بيتر رامزاور: (من مواليد ١٠ فبراير ١٩٥٤) سياسي ألماني من الاتحاد الاجتماعي المسيحي في بافاريا (CSU) ، شغل منصب وزير النقل والمواصلات والتنمية الحضرية في حكومة ميركل الثانية .وقد وصف بأنه "الراعي" المعين ذاتياً للغة الألمانية، لأنه يسعى لتنقية الألمانية من الكلمات الإنجليزية المستعارة .

ينظر الموقع الرسمي للوزير بيتر رامزاور على الرابط :

http://peter-ramsauer.de/

(١٠٢) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :

http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html

(١٠٣) كان كريستيان بيرغر سفيراً لجمهورية ألمانيا الاتحادية في بغداد خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٢ .

(١٠٤) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :

http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/BergerInBagdad2015. html

(١٠٥) ينظر : موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :

http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige1431_ar.php

(١٠٦) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :

http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/BIF2015.html

(١٠٧) مقابلة شخصية مع السيد علي هادي البياتي القنصل العام لجمهورية العراق في مدينة فرانكفورت الألمانية في مقر القنصلية العراقية في فرانكفورت بتاريخ ٢٥ مايس ٢٠١٦ .

(١٠٨) ينظر : موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :

http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige1429_ar.php